

فتاوى المكيين

فتحا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة ، اذ لا يسع الناس طامة ، ونشترط على السائل ان يبين سنة ولقبه وبلده وجملة (وظيفته) وله بمسد ذلك ان يرمر الى اسمه بالحروف ان شاء ، واتقنا ذكر الاشقة بالجنس قال باور عاقد مناشرا لسبب كحاجة الناس الى بيان موضوعه ورعا أجنبنا غير مشترك لكل هذا . وان يفتي على سؤال شهران او ثلاثة ان يذكر بعمرة واحدة فان لم تذكره كان لنا ضرر مسيغ لا نقاله

(الاتفاق على التعاميم الاسلامي من مال الحكومة الروسية)

(س ١٠) من الشيخ أبي علي محمد نجيب بن شمس الدين التوتاري المدرس بتوتار (روسيا) :

حدثت واقعة بين علمائنا جديرة بالاستفتاء من علمكم وهي ان جما من العلماء المتبصرين ذوي الحمية الدينية هموا بتأسيس المكاتب الابتدائية في القرى بمال محفوظ في الخزانة الملكية التي يسمونها بالروسية « زيمسكي صوما » ذلك انه يجمع في كل سنة نفود مقدرة من أهل الزراعة من مسلم وغير مسلم وتوضع في هذه الخزانة مختلطة الا ان مقدار ما يجمع من كل جنس معلوم ومضبوط في الدفاتر ويصرف من هذه النفود ما يصرف من وظائف الأمور من المكيين وسائر مصالح الأمة الروسية كتأسيس المكاتب والمستشفيات ودور العجزة ونحوها ويحفظ الباقي في الخزانة . وقد كان المسلمون محرومين من الاتفاع بهذه النفود لانع الحكومة بل اهدم سواهم ذلك الأوهام التي يطول شرحها - على اشترائهم في دفع ما عليهم منها وشدة حاجتهم اليها فان كثيرا من القرى الاسلامية ليس فيها مكاتب دينية لفقرا أهالي وقد قد التعاون العمومي وعدم كفاية الاعانة الخصوصية للجميع فعم الجهل بالدين أكثر الطبقة السفلى . فهذه الحالة المؤسسة أزعجت القلوب المملوءة بالحيرة والجلأت الى التشاور في هذه المصلحة المهمة فتشاوروا وشكروا في الوسائل اللازمة لتعميم التعليم الديني بين السواد الأعظم من الأمة فما وجدوا سبيلا الى هذا الاصلاح الا هذه السبيل (أي الاستعانة بمالهم في تلك الخزانة) فسروا فيها وكتبوا عرائض الى أولي الأمر يقولون فيها ما محصاه : ان

من مقتضى العدالة تأسيس المكاتب الملكية الابتدائية في القرى الاسلامية التي لا توجد فيها مكاتب كما هو الشأن في القرى الروسية ويتوقف ذلك على تخصيص مبلغ من حصة المسلمين في النقود الاميرية يكفي لتأسيسها وانفقة عليها اذ الغرض من وضع تلك الخزانه هو ارتفاع المشتركين فيها على السواء وليس من العدالة تخصيص جنس دون جنس بالارتفاع بها مع المساواة في الدفع النج وسمعت ان المحكمة الملكية (زيمسكي أوبرافا) اجابت على تلك العرائض بالقبول وعند ذلك قامت الفرقة المتعصبة تنازع في هذا الخبر وتصدت عنه صدا يشوش أذهان العوام قائلين ان أخذ تلك النقود وصرفها في تلك الوجوه غير جائز في الشرع متعللين تارة بأنها مال الفقراء !! ولا أدري أي فقير يرضى بصرف ماله المتروك في الخزانه في حوائج غير جنسه ولا يرضى بصرفه في مصالح جنسه ونفسه ؟ وتارة بأنها مخلوطة بنقود غير المسلمين ! وظني انه لا ضرر فيه بعدما كان مقدار كل واحد منهم معلوما وما يؤخذ منها لمصالحنا انما هو من نقود المسلمين المتعينة نوعيا وبعضهم يتعال بأن فيها مال الايتام وهم لا ينظرون الى الشرع هل يرخص بترك هذا المال في الادارة الملكية تتصرف فيه كيف تشاء مع عدم التمكن من استرداده أم يسوغ أخذه وبذله في مصالحنا فان هذا المال على كل حال لا يرد الى صاحبه والله أعلم . هذا مادار في فكري الفاتر فارجوكم أيها الاستاذ بيان حكم هذه المسألة شرعا في المنار والله لا يضيع أجر المحسنين

(ج) ان هذه الواقعة هي أظهر مثال لقول أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه ان المسلمين لبسوا الدين كما يلبس الفرو مقلوبا بل هي أوضح حجة على أن المسلمين قد جنوا بدينهم جنونا مفردا لم يشاركهم فيه أحد على أنهم قد شاركوا من قبلهم من جميع فنون جنونهم في الدين وكأني بكل مسلم غيور قد استعبر لسامع هذه المسألة وبكى، وبكل عدو للمسلمين قد أغرب لسامعا ضحكا حقيقة المسألة أخذ مال من حاكم غير مسلم برضاه لصرفه في مصلحة المسلمين فهل يشترط لجواز ارتفاع المسلمين به أن يكون ذلك الحاكم قد أخذه من رعيته المسلمين وغيرهم بوجه شرعي بحيث يحكم الشرع بأنه ليس له مالك غير هذا الحاكم

أويحكم بأن له صرفه في المصالح العامة ؟ لا محل لهذا السؤال ولا لهذا الاشرط لان الحاكم غير المسلم لا يكلف العمل بفروع الشريعة قبل الاسلام فهذا المال الذي أخذه من رعيته ماله لأنه صاحب اليد عليه والتصرف فيه بلا منازع وارجاعه الى من أخذه منهم متعذر فاذا أعطانا شيئا منه لنفقته في مصالحنا جاز لنا أخذه حتما بل قالوا ان جميع أموال غير المسلمين في غير دارهم مباحة لهم اذا أخذوها برضى أصحابها من غير غدر ولا خيانة لا يشترط فيه غير هذا . ولو كانت وجود بعض أموال اليتامى فيه غير متميز مانعا من الانفعا به لكان وضع درهم لیتيم في ألف ألف درهم لغيره مانعا لهذا من التصرف في ماله كما قال الغزالي في شبه هذه المسألة وذلك بدمي البطلان . على أنه لا سبيل الى العلم بأن عين المال الذي أخذناه من الحاكم لا يخلو مما أخذه من اليتامى الا اذا كان ما يأخذ منهم كثيرا جدا بحيث يعلم أو يظن أنه لا يخلو طائفة من ماله من ذلك وليس الامر كذلك . وهناك وجه آخر لجواز الأخذ وهو أن المال الحرام الذي لا يعرف له مالك معين يجب صرفه في الصدقات أو المصالح والمنافع العامة ويرجح جانب المصالح في بلاد ليس لها فيها مصرف غيره كبلادكم . وما عارضتم به شبههم في محله الا تعليل عدم الضرر بكون ما يؤخذ من مال المسلمين فان ما يؤخذ من مالهم برضاهم جائزا أيضا لا وجه لمنع والله أعلم

﴿ الوصية النبوية المنامية ﴾

(س ١١) م . ر بالسويس

(ج) راجعوا ص ٦١٤ من مجلد المنار السابع ترين الكلام على هذه الوصية التي تنشر في كل بضع سنين مرة عن لسان رجل اسمه الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية . ومنه نعلمون الحق في ذلك وتعذرنا اذ لم تنشر نسخة الوصية التي أرسلتموها مع سؤالكم عنها

﴿ اللذات الحسية في الجنة وجنة آدم ﴾

(س ١٢) محمد أفندي السيد قاسم في منشاء خلقه (الفيوم)

تقابلت مع أحد المتخرجين من دار العلوم فقد كرت الجنة وما فيها من النعيم اللذائم والتلذذ بالمأكول والمشرب والمنكح وان تلك هي التي اهبط منها آدم وحواء

حين أكل من الشجرة فأخبرني ان الجنة ليس فيها أكل ولا شرب ولا نكاح كالدينا وإنما تحصل لأهل الجنة لذة الأكل والشرب والجماع عند اشتباه أنفسهم ذلك بدون فعل كالنائم يرى انه أكل كذا وكذا وفعل كذا فيلذ بذلك والحال أنه لم يفعل ذلك حقيقيا فقلت له ان في القرآن الحكيم ما يدل على ذلك نحو قوله تعالى (٧٢: ٤٣) وتلك الجنة التي أورشتموها بما كنتم تعملون * ٧٣ لكم فيها فاكهة كثيرة منها ما كان (وقوله تعالى (١٩: ٥٢) كلوا واشربوا هنيئا بما كنتم تعملون) وقوله تعالى (٢٠: ٥٢) وزوجناهم بحور عين) وغير ذلك من الآيات فقال ان الله تعالى وعد المؤمنين بالجنة بالأكل والشرب والنكاح المعلومة لانه علم تقريبا لا فهمامهم وتشبيها اذ لو وصف لهم التمتع بغير ما هو معلوم لهم لما كان له موقع في أنفسهم ولما فهموا معنى التمتع . وتلك الجنة ليست هي التي اهبط منها آدم وحواء : ولقصوري عن إقناعه حررت هذا لسيادتكم راجيا الاجابة عن ذلك على صفحات المنار بما يشفي الغليل ملتصقا بالاعادة اذا كان سبق توضيح ذلك في مجلد مضى من المنار لان ابتداء اشتراك في المجلد الثامن ولازم في عز وجاه والسلام عليكم ورحمة الله

(ج) لاخلاف بين المسلمين في الإنسان يبعث في الآخرة كما كان في الدنيا أي ان حقيقته لا تتبدل فتخرج عن الانسانية الى حقيقة أخرى بيد أنه يكون في الجنة أرق مما كان في الدنيا فتكون حياته دائمة سليمة من العلل وتهي كان الانسان انسانا فلا وجه لاستنكاره كنه وشربه وغشيان أحد زوجته للآخر حقيقة وقد جاءت الآيات صريحة في ذلك فلا وجه لأخراجها عن ظاهرها ونحوها عن معانيها اتباعا للبهوي والرأي . نعم قد دلت النصوص المأثورة من الآيات والأخبار والآثار ان جميع ما في الجنة من النعيم هو أرق مما في الدنيا وان حقيقته غيبية . وأتت مثالا عين ولا سمعت بمثلا أذن ولا خطر على قلب بشر ولكن ذلك لا يمنع ان تكون حقيقة جامعة بين الذة البدنية والذة الروحية لان الانسان بدن وروح . وأني لأعرف سببا لسريان شبهة فلاسفة اليونان والنصارى الى نفوس بعض المسلمين في هذه المسألة الا وهم ان الذة الحسية تقص في الحلقة لا يطبق بالعالم الآخر . ولو عقلا

حققوا العلماء أنه ليس في الفطرة نقص فداعية اللذة والتمتع بها من كمال الحلقة ولكن لما كان الانسان قد يسرف في تمتعه وقد يسرقه كسبه واختياره الى الاعتداء على حق غيره ليتمتع به وكان ذلك ضارا بنفسه وبين يعيش معهم كانت الاسراف والاعتداء مما نهت عنه الشرائع تأديبا للانسان وايقافا لقواه عند حدود الاعتدال حتى لا يعني بعضها على بعض ولا يعني بعض أصحابها على بعض وعد الاسراف والمدون من النقص لأنه يعوق الانسان في افراده ومجتمعه عن بلوغ الكمال الذي خلق مستعدا له وانما يناله اذا اعتدل في استعمال جميع قواه مع مراعاة كل فرد لحقوقه سواء أما قولكم ان الجنة التي وعد المتقون في الآخرة هي الجنة التي سكنها آدم في أول نشأته فلا دليل عليه والراجح المختار من القولين في ذلك أنها بستان من بساتين الدنيا اذا لم تكن القصة تمثيلا لاطوار الانسان في هذه الحياة . واذا اردتم ان يد البيان فراجع تفسير الايات في ذلك ولو في غير المنار

﴿حكم أو آنية الفضة وزكاتها﴾

(س ١٢ و ١٤) على أفندي مهيب بتفتيش التفرقات بمصر :

أرجو التفضل ببيان حكم الأواني الفضية في الشرع من حيث استعمالها هل هو محظور أو مباح وهل تجب الزكاة عنها وما هو نصيبها الكامل وما مقدار الواجب عنه

(ج) أما الاستعمال فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة النهي عن الأكل والشرب في آنيها فحمل ذلك بعض العلماء على الكراهة وجماهيرهم على التحريم وخصه أهل الظاهر بمورد النهي وقاس عليه غيرهم سائر أنواع الاستعمال (راجع ص ٤٢١ و ٤٢٢ م ٧) والذي أعتقده الوقوف عند النص

وأما الزكاة عن آنية الفضة ومثلها الذهب فقد قال بها الجاهل وان كانت الزكاة المعهودة فيما يزكو وينمو بالعمل كالقديين والانعام السائمة وغلة الأرض . ولعل الاصل في ذلك ما رووه في الحلي وأخذ به الحنفية مطلقا وقال الشافعية انما الزكاة فيما حرم استعماله من الحلي وأعل البيهقي ما روي في زكاة الحلي بما

لا محلّ لذكره ولا لما قيل في الجواب عنه والمعتد عندي ما قاله الترمذي من أنه لم يصح في هذا الباب شيء.

وفي نص القرآن أن الزكاة فيما يكثر من الذهب والفضة وهو ما يجمع بمضه فوق بعض زاد بعضهم وكان مخزوناً هذا معناه في اللغة وهو بمعنى الفاضل عن النفقة واصطلاح أكثر الفقهاء على جملة بمعنى ما وجبت فيه الزكاة فلم تؤد والمتبادر أن المراد به النقود المضروبة لأنها هي التي تكثر وتنفق دون الخيل والأواني. وفي حديث علي مرفوعاً « قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق فأتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما وليس في تسعين ومئة شيء » فإذا بلغت مئتين ففيها خمسة دراهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وذكر الترمذي أنه روي من طريق عاصم بن ضمرة وطريق الحارث الأعور عنه وقال سألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال كلاهما عندي صحيح . والرقة هي الدراهم المضروبة . وقد أيد القائلون ليس في الحلبي المباح زكاة قولهم بالقياس . قال في حاشية المقنع وقد تكلم عن روايتين في المذهب: ووجه الأولى ما روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم « ليس في الحلبي صدقة » ولا نه مرصد لاستعمال مباح فلم يجب فيه الزكاة كالعوامل من البقر وثياب القنية والآحاديث التي احتجوا بها لا تناول محل ائتراء لأن الرقة هي الدراهم المضروبة : اه وما ذكره من القياس على العوامل من البقر والثياب ظاهر جداً

وقد علم السائل أن الذي أعنقده في المسألة أن المحذور من استعمال الذهب والفضة هو ما جاء به النص وإن ما يجب فيه الزكاة هو ما ورد به النص وقال بعض العلماء أن الاحتياط أن يزكى الحلبي أي والآنية . وهو ما يوجبها أكثر من . وعلم أيضاً أن نصاب الفضة مئتا درهم وإن فيها ربع العشر والله أعلم وأحكم

(بيع انقضاء المسجد ومجديد بنائه بثمنها)

(س ١٥) ١٠ ب في يتزورغ (جاءه)

ما قولكم رضي الله عنكم في انقضاء مسجد موقوف خرب وأرادوا بناءه فهل يجوز بيع تلك الانقضاء التي لا تصلح للبناء وهي من خشب ولبن وقراميد

واستعمال ثمنها في بناء ذلك المسجد أم لا أفتونا مأجورين
 (ج) يستأذن القاضي الشرعي في ذلك وهو يأذن ببيع ما لا يستفاد منه الاييمة
 وإنما يناط مثل هذا بأمر القاضي للمصلحة اذ ليس كل ناظر وقف يقف عند
 حدود الشرع فلو وكل الامر الى النظار لباع بعضهم أوقافا كثيرة بدعوى تعذر
 الانتفاع بها كذبا وعدوانا ولا حاجة الى بيان اننا لانكاف حفظ هذه الاتقاض
 بغير فائدة تديننا وتمبدا. ومن البديهي ان تجديد بناء المسجد في مكانه الموقوف
 يتمد مع وجود تلك الاتقاض والأمر دائر بين بيع ما لا ينتفع به في بنائه وبين
 نقله الى مكان آخر يحفظ فيه وهذا النقل والحفظ انما يكونان بنفقة كأجرة الناقلين
 وأجرة المكان الذي تحفظ فيه فأبي كتاب أم أية سنة تعبدتنا بأن نفق المال
 سدى لنحفظ ما لا فائدة فيه للوقف؟ واننا نرى الناس في مصر يبيعون أعيان الوقف
 ليستبدلوا بها أعيانا أخرى أكثر ريعا والقاضي يأذن بذلك

(امتياز رجال الجنة على نساها بالحوار العيني)

(س ١٦) محمد أفندي مهدي سليمان بميت القرشي
 تعلمون ان أهل الجنة يدخلونها بفضل الله ويتقاسمونها بالاعمال فما بالك
 الرجل من أهلها يمتاز على المرأة بالحوار العيني الحسان يتمتع بهن وينعم بقر بهن
 فهل في ذلك من حكمة

(ج) الحوار العيني هن نساء الجنة وما من امرأة تدخل الجنة الا ويكون لها
 فيها زوج فالتمتع بلذة الزوجية مشترك اذ لازوجية الا بين ذكر وأنثى ولعل سبب
 السؤال هو توهم ان وصف الحوار العيني خاص بنساء يخلقن في الجنة وان نساء الدنيا
 لا يكن حورا عينا في الجنة ولا دليل على ذلك

﴿ أسئلة من سمنافوره ﴾

من الشيخ محمد بن عوض بن عباد. قال انه عرض ما يأتي من الاسئلة على
 كثير من العلماء والفضلاء فأجابوه بأن أرسلها الى السيد محمد رشيد وهي هذه نذكرها
 وبعض تصرف حيث تكون عبارتها سقيمة

(أفضل الناس بعد النبي ص)

(س ١٧) من أفضل هذه الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم بالنص لا بالمزايا كالأصالة بالصحابة وتسلسل الخلافة وقال السائل انه يعرف وجه التفضيل بهذه المزايا منذ كان ابن عشر

(ج) لا يوجد نص قطعي في القرآن أو حديث متواتر يدل على ان فلانا أفضل الناس بعد النبيين وإنما هناك أحاديث آحاد مشتركة ولا يوضح منها شيء قطعي الدلالة فحديث أبي الررداء مرفوعاً « ما طلعت شمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر » ضعف أخرجه أبو نعيم في الخلية وفي فضائل الصحابة وابن النجار وكذا ابن عساكر بالمعنى وكذلك حديث علي والزبير عند ابن عساكر « خير أمتي بعدي أبو بكر وعمر » وحديث جابر عند الخطيب « علي خير البشر فمن أبي فقد كفر » قال انه حديث منكر وهناك أحاديث أخرى صحيحة أو حسنة الاسانيد لكنها ليست نصاً في التفضيل كحديث « أنت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي » قاله لعلي وهو في صحيح مسلم وغيره وفي الصحيحين بلفظ آخر وهو بمعنى حديث « أنت أخي في الدنيا والآخرة » رواه الترمذي والحاكم من حديث ابن عمر . وكحديث « لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب » رواه أحمد والترمذي عن عقبة بن عامر وغيرهما . وكل هذا من المزايا وخير للمسلمين ان يفوضوا أمر التفضيل الى الله تعالى ولا يبحثوا فيه

(خروج معاوية على علي)

(س ١٨) ومنه : أفدنا عن معاوية بن أبي سفيان هل هو محق فيما ادعى به على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في طلب الخلافة أو مخطئ ، أو فاسق كما قال ابن حجر في الصواعق المحرقة أو عاص نرجو الجواب الشافي ولا نرضى بقولهم المجتهد المصيب له أجران والمخطئ له أجر واحد

(ج) ان سيرة معاوية تفيد بحتمتها وتفصيلاً أنه كان طالباً للملك ومحباً للرياسة وإنني لأعتقد انه قد وثب على هذا الأمر مفتاتاً وأنه لم يكن له ان يحجم عن مبايعة علي بعد ان بايعه أولو الأمر أهل الحل والعقد وان كان يعتقد أنه قادر

على القيام بأعباء الأمة كما يقولون فما كل معتقد بأهليته شيء يجوز له ان ينازع فيه وقد كان علي يعتقد انه أحق بالخلافة ولما بايع الناس من قبله بايع لثلاثا يفرق كلمة المسلمين ويشق عصاهم ومعاوية لم يراع ذلك . وانه هو الذي أخرج المسلمين حتى تفرقوا واقتتلوا وبه صارت الخلافة ملكا عضويا ثم انه جعلها وراثية في قومه الذين حولوا أمر المسلمين عن القرآن بإضعاف الشورى بل بإبطلها واستبدال الاستبداد بها حتى قال قائلهم علي المنبر « من قال لي اتق الله ضربت عنقه » بعد ما كان أبو بكر يقول علي المنبر « وليت عليكم ولست بخيركم فاذا استقمت فأعينوني واذا زغت فقروموني » وكان عمر يقول « من رأى منكم في أعوجاجاً فليقومه » واني على اعتقادي هذا لأرى للمسلمين خيرا في الطمن في الأشخاص والنزب باللقاب واللعن والسياب، وإنما عليهم أن يبحثوا عن الحقائق ليعلموا من أين جاءهم البلاء فيسمعوا في تلافيه مع الاتحاد والاعتصام والاقتران بالسلف الصالح في حسن الادب لأسباب مع الصحابة الكرام

(قبر هود عليه السلام)

« س ١٩ » أفيدوني عن قبر نبي الله هود هل هو في حضر موت كما يزعم بعض

الحضارمة ام لا

« ج » من خصوصيات نبينا عليه الصلاة والسلام ان قبره معروف بطريق القطع واليقين ولا يعرف قبر نبي آخر ولا بالظن الراجح وإنما هي شبهات وأوهام . وأما السؤال الرابع فهو عن نبي اسمه عياد الا أن تكون قراءة العبارة قد تعذرت علي ولا أعرف في الانبياء من اسمه عياد

